العلة النحوية
في شرح الكافية
للرضي الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ)

دراسة: محمد وجيه تكريتي
أستاذ الدراسات العربية في
كلية سانت كلير الدولية- أكسفورد

التأليف في العلة والحديث عنها امتد منذ سيبويه إلى قرننا هذا. وقد اختلفت مناهج البحث فيها وتنوع الحديث عنها. ومما يذكر أن التعليل لم يكن أصلاً في النحو، وإنما أصله الفقه والمنطق. وعلى هذا فللعلة ثلاثة أنواع:

١. العلة المنطقية، أو الكلامية.

٢. العلة الفقهية.

٣. العلة النحوية.

أما العلة النحوية فقد ذكر لها الزجاجي في كتاب (الإيضاح في علل النحو) [١] ثلاثة أنواع، هي:

١. العلل التعليمية.

٢. العلل القياسية.

٣. العلل الجدلية النظرية.

وبيّن ابن جني في كتاب (الخصائص) [٢] أن علل النحويين قريبة من علل المتكلمين، بل هي أقرب إلى هذه العلل من قربها إلى علل المتفقهين. وعلل ما ذكره بقوله:" وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس،

ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه." (٣).

وأوجز الدكتور مازن المبارك الحديث عن تاريخ العلة منذ نشأتها حتى القرن الثالث بقوله:" إنها وجدت على ألسنة النحاة منذ وجد النحو، وإنها كانت عند سيبويه والذين عاصروه وسبقوه مستمدة من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها. ولم تكن ذات طبيعة فلسفية وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي.

إن الخليل وصحبه اعتقدوا بسلامة ذوق العرب وروعة حكمتهم في أحكام اللغة فهجموا بظنهم على موطن العلة محاولين انتزاعها وتوضيحها... وكان أسلوبهم أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الجدل والتأويل، ثم تلت هؤلاء طبقة أفردت للعلة كتباً خاصة بها فألف تلميذ سيبويه محمد بن المستنير المشهور بقطرب والمتوفى سنة ٢٠٦ كتاب (العلل في النحو). وألف بكر بن محمد المازني المتوفى سنة ٢٤٨ (كتاب علل النحو)... هكذا لم يبلغ القرن الثالث نهايته حتى كانت علل النحو موضوعاً ذا قيمة، ترمقه أنظار النحاة، ويكتبون فيه ويتخذون منه وسيلة امتحان واختبار.)(٤).

وأما العلة في القرن الرابع فقد استمر البحث فيها، وزاد اهتمام النحاة بها، فكثرت فيها مؤلفاتهم، وأطيلت أبحاثهم. وفيه صنفت العلل، فكانت تعليمية وقياسية ونظرية جدلية. وتأثر البحث النحوي بالنظر الفلسفي، والجدل الكلامي، والأسلوب الفقهي، وكان للبحث في العلل نصيب غير قليل، حتى بدا أن القرن الرابع هو الذي سجل طغيان الفلسفة على النحو وأرسى أسس البحث النظري فيه.

وصار واضحاً في هذا القرن تأثر النحاة بطريقة الفقهاء والمتكلمين، وهكذا ألفوا على منوالهم وساروا على نهجهم [٥].

وأثبت علماء هذا القرن أن النحويين كانوا يخترعون العلل معتقدين أنها هي وجوه الحكمة التي لاحظها العرب في كلامهم. ظهرت في هذا القرن- عند ابن جني- آراء نحوية كانت عنده بذوراً فكرية هادئة، ثم وجدت بعد ذلك بيئة ملائمة وتربة خصبة فأصبحت عماد ثورة أزكاها ابن م اضاء القرطبي في النصف الثاني من القرن الخامس"[٦]. وكذلك ظل النحو والبحث النحوي في القرون التالية ينهل من القدماء ومن أصول الفقه والكلام [٧]. فما مفهوم العلة عند الرضي الأستراباذي؟ وما نوع العلة المستخدمة في شرحه لكافية ابن الحاجب (ت٦٤٦ هـ)؟

١- مفهوم العلة عند الرضي الأستراباذي:

لم ترشدني المصادر التي رجعت إليها أن الرضي ألف كتاباً في العلة كما ألف أسلافه. بل إنه لم يحدث باباً منفرداً في شرحه لكافية ابن الحاجب يتحدث فيه عن العلة على شاكلة ما فعل بعض من قبله. وكذلك أمره في شرحه لشافية ابن الحاجب في الصرف. ولعل مرد ذلك يعود إلى جهوده التي أرادها منصبة على معالجة المسائل النحوية واللغوية، وإلى التزامه بأبواب متن الكافية الذي لم يفرد فيه ابن الحاجب باباً للحديث عن العلة.

وليس معنى ذلك أن الرضي كان غفلاً عن العلة ومفهومها، بدليل استخدامه لها في الشرح في مواضع كثيرة. وكانت العلة وسيلة لديه لتفسير الظواهر النحوية واللغوية، وشرحها شرحاً مفصلاً. وقد ورد لفظ (العلة) في أماكن كثيرة من شرحه للكافية[٨].

وسجل الرضي بين حين وآخر بعض الآراء في العلة، نحو قوله

في أول باب (غير المنصرف): " اعلم أولاً أن قول النحاة إن الشيء الفلاني علة لكذا، لا يريدون به أنه موجب له، بل المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم. والحكم في اصطلاح الأصوليين ما توجبه العلة." (٩)

فهو- كما هو ظاهر في قوله- يسوق تعبير النحاة في التعليل، ثم يشرح ما يقصدونه من قولهم، دافعاً توهماً قد يرد في الذهن، لفهم ذلك القول، وواضح كيف يورد حد الحكم على لسان الأصوليين، والمقصود بهم هنا الفقهاء. وربما يكون من باب التبسيط تحليل قول الرضي السابق على النحو الآتي:

أ. قول النحاة: أنّ الشيء الفلاني علة لكذا...

ب. معنى هذا القول على لسان الرضي: هو شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم.

ت. تعريف الأصوليين للحكم: هو ما توجبه العلة.

ونظر الرضي إلى العلة النحوية نظرة كلية، وأخرى جزئية، فهي لديه تامة، لكنها قد تتجزأ، عندئذ تسمى بجزء العلة، فيكون مجموع علتين فرعيتين علة تامة، ولا يحصل الحكم إلا إذا كانت العلة تامة، قال في الباب السابق نفسه بعد الكلام على المتقدم:" وتسميتهم أيضاً لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سبباً وعلة مجاز، لأن كل واحد منها جزء العلة، لا علة تامة، إذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم. فالعلة التامة إذن مجموع علتين، أو واحدة منها تقوم مقامها مع حصول شرط كل واحد منها." (١٠)

ولعله مناسب إعادة قراءة العلة في كلامه هذا على النحو الآتي:

العلة التامة= علة فرعية أُولى + علة فرعية ثانية= الحكم

ونظَـرَ الرضـي إلـى اصـل العلـة، ورأى أنـه الاطراد، قال في باب (المذكـر والمؤنـث): " وربمـا جـاء مجـردة عـن التاء صفة مشتركة بين المذكـر والمؤنـث إذا لـم يقصـد الحدوث، نحو: جملٌ ضامر، وناقةٌ ضامر، ورجـلٌ أو امـرأةٌ عـانس. وفـي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلاثة أقوال:

أحدهـا قـول الكوفـية، وهـو أن الـتاء إنما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنـث. وإنمـا يحـتاج إلـى الفرق عند حصول الاشتراك، وهذه العلة غير مطـردة فـي نحـو: ضـامر، وعـانس. وتقتضـي تجرد الصفات المختصة بالمؤنـث مـع قصـد الحـدوث أيضـاً، بـل تقتضي تجرد الفعل أيضاً إذا لم يشـترك كمـا فـي نحـو: حاضت وطلقت، لأن اصل العلة الاطراد، وتقتضي أن لا يقـال: إلا امـرأة مرضـع، وقـد ثبت أنه يقال: مرضعة أيضاً بلا قصد الحدوث..." (١١).

وله في باب (المفعول له) نص غني بالحديث عن العلة، قال:

" وذكـر المصـنف(١٢) مثالين للمفعـول له ليبين أنه قد لا يتقدم وجوداً علـى مـا جعـل علـة له كمـا في: ضربته تأديباً، وقد يتقدم وجوده عليه كما فـي: قعـدت جبـناً. فـالمفعول له هـو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده علـى وجـود الفعـل كمـا فـي: قعـدت جبـناً، أو تأخر عنه كما في: جئتك إصـلاحاً لحـالك، وذلـك لأن الغـرض المتأخر وجوده يكون علة غائيّة حاملة علـى الفعـل، وهـي إحـدى العلـل الأربـع، كما هو مذكور في مظانه، فهي مـتقدمة مـن حيـث التصـور، وإن كانـت متأخرة من حيث الوجود فالمفعول لـه هـو العلـة الحاملـة لعاملـه، ولـيس بمعمول كما ظن بعضهم نظراً إلى ظاهـر نحـو قولهـم: ضـربته تأديـباً، وإن الضـرب علة التأديب. وإنما قلنا ذلـك لأنـه لا يطـرد فـي نحـو: قعـدت جبـناً. وجعـل المفعـول

لـــه علـــة لمضـــمون عاملـــه يطرد لأن التأديب علة حاملة على الضرب، ولفظ المفعـــول له يـــؤذن بكونـــه علـــة، لأن اللام في قوله: له، للتعليل، وهي تدخل على العلة لا المعلل، نحو : فعلتُ هذا لهذه العلة." (١٣).

وفي ذلك النص يلاحظ ما يأتي:

أ- العلة الغائية.

ب- العلة الحاملة.

ت- العلة الغائية هي إحدى العلل الأربع.

ث- العلة الغائية هي العلة الحاملة.

ج- الغرض المتأخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل.

ح- العلـــة الغائـــية مـــتقدمة مـــن حيـــث التصور، متأخرة من حيث الوجود.

خ- المفعول له هو العلة الحاملة لعامله.

ومـــا تقـــدم يبيّـــن أن الرضـــي لـــم يكن على بعد من العلة ومفهومها، بل إن له فيها نظرات.

٢- أنواع العلل المستخدمة في شرح الرضي:

اختلفـــت العلـــل المســـتخدمة فـــي شرح الرضي للكافية وتنوعت. فجاءت كثـــيرة واضـــحة غـــير غامضـــة، وهـــذه العلـــل هـــي: علة التطفل(١٤)، علة الإتـــباع(١٥) ، علـــة الاســـتئثار (١٦)، عـــــلـــة الوقـــايـــة(١٧)، عـــــلـــة الأمـــــــن مـــن الكســـر(١٨)، علـــة المحافظـــة(١٩)، علـــة الخفـــاء(٢٠)، علة الالتصـــاق (٢١)، علـــة مـــنع اشـــتراك(٢٢)، علـــة التأنيث والعدل والعلمية(٢٣)، علـــة الاســـتغراب(٢٤)، علـــة عـــدم اســـتعمال(٢٥)، علـــة مطابقـــة(٢٦)،علـــة التضـــاد(٢٧)، علـــة التخـــيف (٢٨)، علـــة الاختصـــاص(٢٩)، علة شدة الارتباط

والاتصال[٣٠]، علة الإجماع[٣١]، علة التبادر[٣٢]، علة الحذف[٣٣]، علة امتناع الحذف[٣٤]، علة الاستغناء [٣٥]، علة التخلل[٣٦]، العلة الشنيعة[٣٧]، علة عدم الاستقلال[٣٨]، علة عدم الاتحاد[٣٩]،علة لزوم[٤٠]، علة عدم لزوم[٤١]، علة عدم السماع[٤٢]، علة قيام قرينة[٤٣]، علة البقاء[٤٤]، علة المنع[٤٥]، علة عدم المنع[٤٦]، علة التأثير[٤٧]، علة الكراهية[٤٨]، علة عدم التمكين[٤٩]، علة عدم الفائدة[٥٠]، علة الفائدة[٥١]،علة الاحتياج[٥٢]، علة عدم الاحتياج[٥٣]، علة الدلالة[٥٤]، علة الفرق[٥٥]، علة التركيب[٥٦]، علة قوة الدلالة[٥٧]، علة المعاقبة[٥٨]، علة العدل والوصف[٥٩]، علة امتناع التخالف[٦٠]، علة المساواة[٦١]، علة الاطراد[٦٢]، علة عدم الاطراد[٦٣]، علة عدم وجود سعة في الكلام [٦٤]، علة التطفل[٦٥]، علة الفرع[٦٦]، علة الأصل ومراعاته[٦٧]، علة المزج[٦٨] ، علة عدم المزج[٦٩]، علة التناقض[٧٠]، علة الاستحالة[٧١]، علة الاعتباط[٧٢]، علة عدم الإحجام[٧٣]، علة الشذوذ[٧٤]، علة الاحتمال[٧٥]، علة التخالف[٧٦]، علة زوال العمل[٧٧]، العلة العارضة[٧٨]، علة التعسر[٧٩]، علة الاعتبار[٨٠]، علة الاستبشاع[٨١]، علة عدم التحقق[٨٢]، علة عدم التقدير[٨٣]، علة عدم العراقة[٨٤]، علة مراعاة التقدم[٨٥]، علة التصدر[٨٦]، علة اللبس[٨٧]، علة الفضلة[٨٨]، علة الاختصار[٨٩]، علة الإسناد[٩٠]، علة عدم التغيير[٩١]، علة البعد[٩٢]، علة عدم البعد[٩٣]، علة الإضمار[٩٤]، علة عدم الإضمار[٩٥]، علة السقوط[٩٦]، علة الطول[٩٧]، علة التأويل[٩٨]، علة منع الصرف[٩٩]، علة القلة[١٠٠]، علة الخوف[١٠١]، علة التأخير[١٠٢]، العلة العرضية[١٠٣]، العلة الموطئة[١٠٤]، علة عدم النظير[١٠٥]، علة التبعية[١٠٦]، علة الإلحاق[١٠٧]، علة الصرف[١٠٨]، علة التفاوت[١٠٩]، علة التوهم[١١٠]، علة الفساد[١١١]، علة الكثرة وقد جاءت على وجوه مختلفة: كثرة الاستعمال[١١٢]، كثرة التكرار[١١٣]، كثرة الدخول[١١٤]، كثرة الحذف[١١٥]، كثرة التوسع[١١٦]، كثرة

التغيير[١١٧]، كثرة المشابهة[١١٨]، كثرة المخالفة[١١٩]، وهناك كذلك علة الخروج[١٢٠]، علة عدم الخروج عن القاعدة[١٢١]، علة الحمل[١٢٢]، علة عدم الحمل[١٢٣]، علة تنكير[١٢٤]، العلة الغالبة[١٢٥]، العلة المجوزة[١٢٦]، علة المشاركة[١٢٧]، علة عدم الاشتراك[١٢٨]، علة الجمع[١٢٩]، علة العطف[١٣٠]، علة حصول ربط[١٣١]، علة البدل[١٣٢]، علة العموم والشمول[١٣٣]، علة التعرية[١٣٤]، علة الإجحاف[١٣٥]، علة عدم اعتبار[١٣٦]، علة عدم ثبوت في الكلام عن العرب[١٣٧]، علة العروض[١٣٨]، علة الفصل[١٣٩]، علة الانتفاء[١٤٠]، علة العدل[١٤١]، علة التحول والصيرورة[١٤٢]، علة الظهور[١٤٣]، علة وجوب[١٤٤]، علة زوال[١٤٥]، علة الاستئناف[١٤٦]، علة العمدة[١٤٧]، علة الأصل[١٤٨]، علة القبح[١٤٩]، علة الاستحسان[١٥٠]، علة البناء[١٥١]، علة ترك الترنم[١٥٢]، علة المقابلة[١٥٣]، علة تبين وتوضيح[١٥٤]، علة الموافقة[١٥٥]، علة اختلاف[١٥٦]، علة دخول[١٥٧]، علة الاشتهار[١٥٨]، علة النقل[١٥٩]، علة عدم المصاحبة[١٦٠]، علة الاضطرار[١٦١]، علة العجمة[١٦٢]، علة التكرار[١٦٣]، علة الاستقرار[١٦٤]، علة الإعراب[١٦٥]، علة الحاجة[١٦٦]، علة الإضافة[١٦٧]، علة الهدر[١٦٨]، علة التعذر[١٦٩]، علة التضمن[١٧٠]، علة الاشتغال[١٧١]، علة الإبهام[١٧٢]، علة العوض[١٧٣]، علة التناسب[١٧٤]، علة الغائية[١٧٥]، العلة الموجدة[١٧٦]، علة العدم[١٧٧]، العلة الحاملة[١٧٨]، العلة التامة[١٧٩]، علة القرب[١٨٠].

٣- خصائص العلل في شرح الكافية:

نصل من الحصر السابق للعل التي استخدمها الرضي الأستراباذي في شرح الكافية إلى أن العلل التي وردت غزيرة متنوعة. كما أنها في معظمها تعالج ظواهر نحوية، وهي على هذا علل قريبة من علل الكلاميين، بل هي أقرب إلى هذه العلل من قربها إلى علل الفقهاء، حسب

رأي ابـن جنـي فـي علـل النحويين. وربما كان اطلاع الرضي الأستراباذي على علم المنطق والكلام ترك أثراً في معالجاته النحوية ومنهجه فيها.

وهـي كذلـك تكـرار وإعـادة للعلـل التـي جاءت على ألسنة النحويين السـابقين. ومـنهم سـيبويه(ت١٨٠هـ)، نحـو قولـه في باب (المنادى): " وانتصـاب المـنادى عـند سـيبويه على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر. وأصـله عـنده: يـا أدعـو زيـداً، فحذف الفعل حذفاً لازماً، لكثرة الاستعمال، لدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته." (١٨١)

فالعلـة التـي أوردهـا هـنا علـى لسان سيبويه هي كثرة الاستعمال، وقد علل بها حذف فعل النداء بعد أداة النداء.

وكذلـك نحـو قولـه فـي بـاب (المضمر):" قال سيبويه: عسى محمول علـى لعـل لـتقاربهما معـنى، لأن معناهما الطمع والإشفاق. تقول: عساك أن تفعـل كـذا، تحملـه علـى لعـل في اسمه فتنصبه به، ويبقى خبره مقترناً بأن .." (١٨٢).

والعلـة التـي سـاقها هـنا على لسان سيبويه هي علة التقارب، وبها علل حمل عسى على لعل.

ومـنهم الفـراء (ت ٢٠٧ هـ)، نحـو قوله في باب (المبتدأ والخبر):" وقـال الفـراء: لـولا، هـي الـرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل." (١٨٣).

فالعلـة التـي أوردهـا هـنا على لسان الفراء النحوي الكوفي المذهب هي علة الاختصاص، وبها علل رفع الاسم الذي يقع بعد لولا.

وكذلـك نحـو قولـه فـي بـاب(المجرورات):" وأما الاسمان اللذان ليس فـي أحدهمـا زيـادة فـائدة كشـحط الـنوى، وليث أسد، فالفراء يجيز إضافة أحدهما إلى الآخر للتخفيف" (١٨٤).

والعلة في هذا القول على لسان الفراء هي علة التخفيف، وبها علل إضافة الاسمين اللذين ليس في أحدهما زيادة فائدة، أحدهما إلى الآخر.

ومنهم الأخفش (ت ٢١٠هـ) في نحو قوله في باب (المضارع):" وقال الأخفش: إن الشرط مجزوم بالأداة، والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الأداة عن عملين والشرط طالب للجزاء، فلا يستغرب عمله فيه. وأجيب باستغراب عمل الفعل الجزم" (١٨٥).

فالعلة التي أتى بها هنا على لسان الأخفش هي علة الضعف عن العمل عملين اثنين، وقد علل بها ما ذهب إليه من أن أداة الشرط تعمل في فعل الشرط دون أن يصل عملها إلى الجزاء.

ومنهم الأصمعي (ت٢١٦ هـ)، قال في باب (المنادى):" وقال الأصمعي: لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه، فارتفاع نحو: الظريف، في قولك: يا زيد الظريفُ، على تقدير: أنت الظريفُ، وانتصابه على تقدير: أعني الظريفَ، وليس بشيء، إذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع أحكامه." (١٨٦). والعلة المذكورة هنا هي علة الشبه، وبها علل عدم وصف المنادى المضموم.

ومنهم الجرمي (ت ٢٢٥ هـ)، وذلك في قوله في باب (الفاعل):" واعلم أنه قد يتنازع الفعلان المتعديان إلى ثلاثة خلافاً للجرمي، نحو: أعلمتُ وأعلمني زيدٌ عمراً قائماً، على إعمال الثاني وحذف مفاعيل الأول. وأعلمني وأعلمته إياهُ إياهُ زيدٌ عمراً قائماً، على إعمال الأول وإضمار مفاعيل الثاني. والأولى أنْ يُقال: أعلمتُه ذلك، قصداً للاختصار، إذ مفعول علمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين، فيكون ذلك إشارة إليه، وإنما منعه الجرمي لعدم السماع." (١٨٧).

وظاهر هنا أنّ العلة التي أتى بها على لسان الجرمي هي علة عدم السماع.

ومنهم كذلك المازني (ت ٢٤٩هـ)، وذلك في قوله في باب (المضمر) يتحدث عن ضمير الفصل:" وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول اللام عليه، فشابه الاسم المعرفة، قال تعالى: " ومكرُ أولئكَ هو يبور" (١٨٨) ، قال: ولا يجوز: زيدٌ هو قال، لأنّ الماضي لا يشابه الأسماء حتى يقال فيه : كأنه اسم امتنع دخول اللام عليه. وهذا الذي قاله دعوى أيضاً بلا حجة، وقوله تعالى: "ومكرُ أولئكَ هو يبور" ليس بنص في كونه فصلاً لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره .." (١٨٩)

فالعلة التي أتى بها هنا على لسان المازني هي المشابهة، وبها علل المازني جواز وقوع ضمير الفصل قبل الاسم...

ومنهم الرّياشي (ت ٢٥٧هـ)، وذلك في قوله في باب (المفعول له):" ويُعزى إلى الرياشي وجوب تنكير المفعول له لمشابهته للحال والتمييز. وبيت العجاج قاض عليه وكذا قول حاتم:

وأغفرُ عَوراءَ الكريمِ ادّخارَهُ وأُعرِضُ عنْ شتمِ اللئيمِ تكرّما (١٩٠)

وكذا قوله تعالى:" حذرَ الموتِ" (١٩١)." (١٩٢)

والعلة التي ساقها في هذا القول على لسان الرّياشي هي المشابهة كذلك، وبها علل وجوب تنكير المفعول له.

ومنهم المبرّد (ت ٢٨٥ هـ) في نحو قوله في باب (المضارع):" وهكذا، يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى، يقول: هو جزاء غير معمول فيه، وذلك الضعف عمل إنْ عن العمل في المتقدم عليها، فثبت أنها تنعزل عن جزم الجزاء بشيئين:

بكـــون الشـــرط ماضـــياً والجـــزاء مضارعاً. ويكون الجواب مقدماً. وهذا عند المبرد." (١٩٣).

وواضـــح أن العلـــة التـــي أتـــى بهـــا الرضـــي هنا على لسان المبرد هي علة الضعف.

ومـــنهم الـــزجاج (ت٣١١ هـــ) فـــي نحـــو قولـــه في باب (الظروف) يـــتحدث عـــن (الآنَ): " ومـــنها الآنَ، قـــال الـــزجاج: بُنـــي لتضـــمنه معـــنى الإشـــارة، إذا معـــناه هـــذا الوقـــت. وهـــذا مذهبه في بناء أمسِ، وفيه نظر، إذ جميع الأعلام هكذا متضمنة معنى الإشارة مع إعرابها" (١٩٤).

وظاهـــر أنَ العلـــة التـــي أتـــى بهـــا الرضي على لسان الزجاج هنا هي علة التضمن، وبها علل الزجاج بناء الآنَ

ومـــنهم الســـيرافي (ت ٣٦٨ هـــ) فـــي نحـــو قوله في باب (العامل):" وألـــف كـــلا بـــدل مـــن الواو عند سيبويه لإبدال التاء منها في المؤنث، كما في أخـــت وبنـــت، ولـــم تُـــبدل الـــتاء من الياء إلا في اثنتين. وقال السيرافي: هو بدل من الياء لسماع الإمالة فيه"(١٩٥).

وأمـــا العلـــة التـــي أتـــى بهـــا فـــي القول على لسان السيرافي فهي علة السماع..

ومـــنهم أبـــو علـــي الفارســـي (ت ٣٧٧هـــ)، فـــي نحـــو قوله في باب (الظـــروف) يـــتحدث عـــن بـــناء (الآن):" بُني لتضمنه اللام كأمسِ، وأمّا اللام الظاهـــرة فـــزائدة، إذ شـــرط الـــلام المعـــرفة أن تدخل على النكرات فتعرفها، والآن لم يُسمع مجرداً عنها" (١٩٦).

وظاهـــر هـــنا أن العلـــة التـــي أتـــى بهـــا الرضـــي على لسان أبي علي الفارسي هي علة التضمن، وبها يعلل أبو علي بناء: الآنَ..

ومـــنهم كذلـــك الأعلـــم الشـــنتمري (ت ٤٧٦هـــ)، وذلك في قوله في باب

(العطف): " وأمّا المتأخّرون فإن الأعلم الشنتمري منع نحو: زيدٌ في الدارِ والحجرةِ عمروٌ، مع تقديم المجرور إلى جانب العطف. قال: لأنه ليس يستوي آخر الكلام وأوله، قال: فإذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو: في الدارِ زيدٌ والحجرة عمرو، جاز لاستواء آخر الكلام وأوله في تقديم الخبرين على المخبر عنهما" (١٩٧).

وأما العلة التي أوردها في هذا القول على لسان الأعلم الشنتمري فهي علة الاستواء.

ومنهم الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في قوله في باب (الاسم) :" قال جار الله: وإنما لم تسقط في عرفات(١٩٨)، لأن التأنيث فيها ضعيف، لأن التاء فيها كانت لمحض التأنيث سقطت، والتاء فيه علامة لجمع المؤنث. وفيما قاله نظر.."(١٩٩).

فالعلة التي أتى بها في هذا القول على لسان الزمخشري هي الضعف، وبها علل الزمخشري عدم سقوط التنوين من عرفات.

ومنهم الأندلسي (ت٦٦١ هـ) في نحو قوله في باب (الموصول): (قوله: عليه. أي: على المضمر المستحق لغيره قبل، وإن استغنى بضمير جاز الإخبار عن ضمير آخر وإن رجع إلى ذلك المبتدأ وذلك وكما في نحو: زيدٌ ضاربهُ أخوه هو، لفظ هو يرجع إلى زيد لأنه ضميره، وقد أخر، وزيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر ضميره فائدة وليس ما قال بشيء." (٢٠٠).

وظاهر أن العلة التي ساقها هنا على لسان الأندلسي هي علة عدم فائدة...

ومنهم ابن عصفور (ت ٦٦٣هـ) في قوله في باب (خبر ما ولا المشبهتين بليس) يتحدث عن عمل (ما):" وقال ابن عصفور وتبعه

العبدي: لا يبطل عملها إذا كان الخبر المتقدم ظرفاً أو جاراً ومجروراً لكثرة التوسع فيه كما تعمل إنّ وأخواتها" [٢٠١]. فالعلة التي أوردها في هذا القول هي كثرة التوسع..

وقد أتى الرضي في شرحه للكافية ببعض العلل ينسبها إلى المذهب البصري عامة تارة، وتارة ينسبها إلى المذهب الكوفي عامة.

فمن العلل التي أتى بها ينسبها إلى البصريين قوله في باب (الفاعل) يتحدث عن التنازع في عمل الفعلين المجاورين في المعمول الذي بعدهما:" وإنما اختار البصريون إعمال الثاني لأنه أقرب إلى المطلوب، فالأولى أن يستبد به دون الأبعد." [٢٠٢]. فالعلة التي أتى بها هنا هي علة القرب ..

ومن العلل التي جاء بها ينسبها إلى الكوفيين قوله في باب (الأمر):" قوله: وحكم آخره حكم المجزوم. قال الكوفيون: هو مجزوم بلام مقدرة كما في قول حسان في أمر الغائب:

محمدُ تفدِ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خفتَ من أمرٍ تَبالا [٢٠٣]

قالوا حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطّرداً لكثرة استعماله بخلاف أمر الغائب، فإنه أقل استعمالاً منه وبقي مجزوماً بتلك اللام المقدرة " [٢٠٤].

وأما هنا فالعلة التي ساقها على لسان الكوفيين هي كثرة الاستعمال...

ولعله يتضح مما تقدم أن رضي الدين في إتيانه بعلل على ألسنة النحويين لم يقتصر على النحويين المتقدمين، وإنما امتد هذا المصدر في الأخذ من القرن الثاني الهجري إلى القرن السابع الهجري، العصر الذي عاش فيه الرضي. وربما دل هذا على ميل ذهن الرضي إلى التوسّع

والاستقصاء في التحقيق والبحث، على أنه لم يكن متعصّباً لعصر من دون عصر، ومع هذا قد لا تكفي مثل هذه الإشارات إلى القطع بهذه الأحكام ولكن لعلها مع الإشارات السابقة والقادمة تزيد من وضوح هذه الأحكام..

وللرضي، إلى جانب ما تقدم، طريقة في التعليل اتبعها في كثير من المواضع. وهي أنه قد يعلل بالإحالة إلى موضع آخر، وربما حدد هذا الموضع وعين اسمه ، مثلما نرى في قوله في باب (المبتدأ والخبر):" اعلم أنّ الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد أما وجوباً، نحو: أمّا زيدٌ فقائمٌ. ولا تحذف إلا لضرورة، كقوله: فأمّا القتالُ لا قتالَ لديكمُ (٢٠٥).

أو لإضمار القول، كقوله تعالى:" فأمّا الذينَ اسودّتْ وجوهُهُم أكفرتُم" (٢٠٦).أي: فيقال لهم: أكفرتم؟ وتجيء علة الإتيان بالفاء في خبر مثل المبتدأ في حروف الشرط."(٢٠٧).

وكأنّ الرضي هنا يريد أن يقول: ليس شرح مثل تلك العلة موضعه هنا، وإنّما سيأتي في مكانه في (حروف الشرط) فانظر هناك.

وكذلك نحو قوله في باب (المجرورات):" وقد يجيء في باب الصفة المشبهة علة استقباحهم لمثل: زيدٌ حسنٌ وجهه، بالإضافة"(٢٠٨).

وأحياناً لا يحدد الرضي هذا الموضع ولا يسميه، كما في قوله في باب (الضمر): "أعلم أنّه لا يستتر من المضمرات إلا المرفوع، لأنّ المنصوب والمجرور فضلة، لأنهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل، فجوزوا في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل، وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل، فاكتفوا بلفظ الفعل عنه كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء، ويكون فيما أبقى دليل على ما ألقى كما مضى في الترخيم. وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت.."(٢٠٩).

وكذلك نحو قوله في باب (المضارع) يتحدث عن إعراب المضارع:" قوله: إعرابه رفع ونصب وجزم. قد مضى علة اختصاصه بالجزم."(٢١٠).

ولم يكن اجتهاد الرضي في التعليل مقتصراً على استدعاء علل السابقين له، وإنما امتد به الأمر إلى أن سجل عللاً غير قليلة على لسانه نفسه، فمنها قوله في باب (الكلام): " والمراد بالإسناد أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به... وقولنا أو في الأصل ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي، نحو: بعتِ وأنتَ حرّ، وفي الطلبي، نحو: هل أنت قائم؟ وليتك أو لعلك قائم، وكذا نحو: اضرب، لأنه مأخوذ من تضرب بالاتفاق. وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياساً على سائر الجمل الطلبية، فخفف بخلاف اللام، وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه: لتضرب، وفي الغائب ليضرب، وفي المتكلم لأضرب ولنضرب لما قل استعمالها.."(٢١١). ففي هذا القول علل الرضي التخفيف والحذف بكثرة الاستعمال.

وكذلك قوله في باب (العامل):" اعلم أن تقدير الإعراب لأحد شيئين، إما تعذر النطق به واستحالته، وإما تعسره واستثقاله"(٢١٢). فقد ذكر هنا علتين هما: علة التعذر، وعلة التعسر.

وعلله كلها جاءت موزعة على نوعين. الأول: هو ما يُسمّى بالعلل البسيطة، وهي التي تعلل ظاهرة واحدة من جهة واحدة، وهذا النوع من العلل هو الغالب في الشرح، ومثل ذلك قوله في باب (غير المنصرف):" ثم نقول: منع الصرف في رحمن أولى، لأن الممنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفاً في كلام العرب أكثر من المصروف"(٢١٣).

ومثل ذلك قوله في باب (المبتدأ والخبر):" فعلى ما فسر المصنف ينبغي أن يكون معنى سلام عليك، قولي للفظ سلام عليك. وليس كذا، بل سلام في قولك: سلام عليك بمعنى المصدر سلّمك الله، أي: جعلك سالماً، فالأصل: سلمك الله سلاماً، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال.."(٢١٤).

وكذلك قوله بعد ذلك الكلام:" اعلم ان خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية أو فعلية كما مثل به المصنف، وإنما جاز أن يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له."(٢١٤).

والنوع الثاني هو ما يسمى بالعلل المركبة، وذلك نحو قوله في باب (المضمر):

" واعلم أن أول ما ابتدئ بوضعه من الأنواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل، لأن المرفوع مقدم على غيره، والمتصل مقدم على المنفصل لكونه أخصر، فنقول: إنما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل، وخصوا المتكلم بها لأن القياس وضع المتكلم أولاً، ثم المخاطب، ثم الغائب، وفتحوا للمخاطب فرقاً بين المتكلم وبينه، وتخفيفاً، وكسروا للمخاطبة فرقاً ولم يعكسوا الأمر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة.."(٢١٥).

وكذلك قوله (اسم التفضيل):" ونقل عن المبرد والأخفش جواز بناء أفعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياساً. وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف أفعل."(٢١٦).

وهو إلى جانب ما تقدم كله يصف العلة أحياناً، وذلك كوصفه لها بالاطّراد، نحو قوله في باب (المبتدأ والخبر):" اعلم أن جمهور النحاة على أنه يجب كون المبتدأ معرفة، أو نكرة فيها تخصيص ما قال

المصنف، لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته. وهذه العلة تطرد في الفاعل مع أنهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص."[٢١٧].

ووصف علة أخرى بعدم الاطراد، قال في باب (المذكر والمؤنث):" وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلاثة أقوال: أحدها قول الكوفية، وهو أن التاء إنما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث، وإنما يحتاج إلى الفرق عند حصول الاشتراك. وهذه العلة غير مطردة في نحو: ضامر وعانس ."[٢١٨].

ووصف علة أخرى بالظهور، كما في قوله في باب (الموصول):" وعلة بناء (ما)، و (مَنْ) الشرطيتين والاستفهاميتين والموصلتين ظاهرة"[٢١٩].

إن ما ساقه الرضي في الشرح من علل تطلب الخفة، والفرار من الثقل واللبس والضعف، إنما تعتمد ذوق العرب في ذلك.

ومما تقدم نصل إلى أن الرضي كان على وعي بجوانب العلة وأنواعها ودورها في تقعيد النحو العربي، وأنه نهج في التوسل بها نهجاً واضح المعالم، بين النتائج.

الهوامش

(١) ص ٦٤.

(٢) ج١/ص ٤٨ وانظر الاقتراح للسيوطي ص ١١٣.

(٣) الخصائص ج١/ص٤٨.

(٤) النحو العربي: العلة النحوية ص ٦٩-٧١.

(٥) انظر المصدر السابق نفسه ص ١٢٩-١٣٠.

(٦) المصدر السابق نفسه ص ١٣٠.

(٧) انظر المصدر السابق نفسه ص ١٣٢.

(٨) انظر على سبيل المثال شرح الكافية ج١/ص١٥ ١٨، ٢٠، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٧١، ٧٩، ٨٠، ٨٨، ٩٥، ٩٩، ١٠١، ١١٣، ١٢٩، ١٣٤، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٣... وج٢/ص٣، ١١، ١٣، ١٩، ١٩، ٢٢، ٣١، ٣٢، ٥٥، ٦٣، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٨، ٨٩، ٩١.

(٩) شرح الكافية ج١/ص٣٥.

(١٠) شرح الكافية ج١/ص٣٥.

(١١) المصدر السابق نفسه ج٢/ص١٦٤-١٦٥.

(١٢) أي: ابن الحاجب في متن الكافية.

(١٣) شرح الكافية ج١/ص١٩٢.

(١٤) انظر شرح الكافية ج١/ص٣٧.

(١٥) انظر الشرح ج٢/١٢.

(١٦) انظر ج٢/١٣.

(١٧) الشرح ج٢/٢١،٢٣.

(١٨) الشرح ٢/٢٢.

(١٩) الشرح ج٢/٢٣.

(٢٠) الشرح ج٢/٤٢، ٥٦، ١٨٧.

(٢١) الشرح ج٢/٥٧.

(٢٢) الشرح ج٢/٧٦.

(٢٣) الشرح ج٢/٧٨.

(٢٤) الشرح ج٢/١٠٢.

(٢٥) الشرح ج٢/١٣٩.

(٢٦) الشرح ج٢/١٥٣.

(٢٧) الشرح ج١/٢٨٣.

(٢٨) الشـــرح ج١/٢٠، ٢٨، ٣١، ٣٤، ٣٨، ٥٨، ١٤١، ١٤٨، ١٥٣، ١٨٥، ٢١٩، ٢٥٣، ٢٧٠، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٨، وج٢/٨، ١١، ٤٠، ٦١، ٧١، ٨٩، ٩٢، ١٢٧، ١٤٧، ١٥٢، ١٥٣، ١٦٠، ١٧٤، ١٩٠، ٢٠٧، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٥٢، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٩٤، ٤٠٣.

(٢٩) الشـــــرح ج١/٢١، ٣٨، ٥٧، ١٠٤، ١٥٢، ٢٤٠، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٨٥، ٣٠٤، ٣٢٥، وج٢/٣٢، ١٠١، ١٠٥، ١٨٥، ٢٢٩، ٣٣٥.

(٣٠) الشرح ج١/٩٢، ٣١٩.

(٣١) الشرح ج١/٩٤، ٢٢٥.

(٣٢) الشرح ج١/٩٠.

(٣٣) الشرح ج١/٣١، ١٥٥، ١٨٢، ٢٣٩، ٢٩٨، وج٢/١١، ٢٠٠، ٢٢٧، ٢٧٠.

(٣٤) الشرح ج١/٢٩٥، وج٢/٨٩.

(٣٥) الشرح ج١/٣١، ٣٦، ٨٨، ١٤١، ٣٣٣.

(٣٦) الشرح ج٢/٣٩٥.

(٣٧) الشرح ج١/٧٩.

(٣٨) الشرح ج١/٥، وج٢/٥١.

(٣٩) الشرح ج١/٦.

(٤٠) الشرح ج١/٣٠، ٤٩، ٢٢٧، وج٢/٥٩، ٨٨، ١٨١.

(٤١) الشرح ج١/٤٦، ٥٥، ٦٣، ٢٣٩، ٣٠٠، وج٢/١٠٧، ١٤٣، ٣٩٧.

(٤٢) الشـــرح ج١/٥٤، ٨٢، ١١٥، ١٦٦، ١٨٢، ١٨٨، ٢١٠، ٢١٣، ٢٢٨، ٢٥٢، ٢٧٥، ٣٢٠ وج٢/٦٥، ٩٩، ١٤٧، ٢١٤، ٢٩٥.

(٤٣) الشرح ج١/٣٢٦.

(٤٤) الشرح ج١/٢٦٧.

(٤٥) الشرح ج١/١٧، ٣٧، ٢٦٦، وج٢/٣٩٠.

(٤٦) الشرح ج١/٥٤، ٩١.

(٤٧) الشرح ج١/١٨، ١٠٢، وج٢/٩٧.

(٤٨) الشرح ج١/٢٨، ٣١، ١٤١، ١٥٠، ١٦٥، ٢٩٤، وج٢/١٥٤، ١٧٦، ١٨٧، ١٨٨، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٥٠، ٣٥٦، ٣٦٢، ٣٨٦.

(٤٩) الشرح ج١/٣١، ٣٦، ٣٧.

(٥٠) الشرح ج١/٩٤، وج٢/٤٧، ٤٩، ٥٠، ٢٧٩.

(٥١) الشرح ج١/٢٥١١، ٢٥٥.

(٥٢) الشرح ج١/١١٣، ١٧١، وج٢/٣٠، ٥٥، ٨١.

(٥٣) الشرح ج١/١٤٧، ١٧٠.

(٥٤) الشرح ج١/٢٤، ١٣١، ٢٥١، ٢٥٣، وج٢/٥٩، ١٠٥، ٣٠٣.

(٥٥) الشرح ج١/١٣٣، وج٢/١٦٥، ٢٢٣، ٢٢٨، ٣٤٥.

(٥٦) الشرح ج١/١٣٧، ١٧٣، وج٢/٢٢٨.

(٥٧) الشرح ج١/٣١٧، وج٢/٦١، ٩٧، ١٩٨.

(٥٨) الشرح ج١/١٤١.

(٥٩) الشرح ج١/٤١.

(٦٠) الشرح ج١/٢٥٦، ٣١٤.

(٦١) الشرح ج١/٣١٥.

(٦٢) الشرح ج١/٢٦، ٥٧، ٦٣، وج٢/٢١٤.

(٦٣) الشرح ج١/٢١٥، ٢٦٩، ٣١٢، ٢٤٣.

(٦٤) الشرح ج١/٢٦٩.

(٦٥) الشرح ج١/٣٧.

(٦٦) الشرح ج١/٣٧، ٣٨، ٥٨، ٨٨، ١١٠، ٢٠٧، ٢٨٢، ٣٠٧، ٣٢٨، وج٢/٩، ١٥، ١٣١، ٢٠١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٨، ٣٠٥، ٣٣٤.

(٦٧) الشرح ج١/٣٣، ٣٥، وج٢/٥١، ٥٢، ٦٦، ٧٣، ١٤٧، ٢٢٣، ٢٢٨.

(٦٨) الشرح ج١/١٦٥.

(٦٩) الشرح ج١/١٥٠.

(٧٠) الشرح ج١/١٦٥، ٢١٢، ٢٥٦، ٢٨٢.

(٧١) الشرح ج١/٣٣.

(٧٢) الشرح ج١/١٤٩، وج٢/٣٠، ١٧٤.

(٧٣) الشرح ج١/١٦٠.

(٧٤) الشرح ج١/١٨٣، وج٢/ ٢١، ١٠٨.

(٧٥) الشرح ج١/١٧٥.

(٧٦) الشرح ج١/٣٢١، ٣٢٦، ٣٢٧.

(٧٧) الشرح ج١/٢٦٨.

(٧٨) الشرح ج١/٤٧.

(٧٩) الشرح ج١/٣٣، وج٢/٨٨، ١٧٩.

(٨٠) الشرح ج١/٤٨.

(٨١) الشرح ج١/٣٢٦، وج٢/٢٣٧.

(٨٢) الشرح ج١/٤٨.

(٨٣) الشرح ج١/٥٠.

(٨٤) الشرح ج١/٩، ١١، ٢٦، ٣١٨.

(٨٥) الشرح ج١/٧١، ٨١، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٤، ١٠٠، ٢٢٧، ٢٧٠، وج٢/٧، ١٠ ٥٦، ٦٣، ٢٥٦.

(٨٦) الشرح ج١/١٠٠، ١٦٥، ٢٠٥، وج٢/٥٤، ٣٥٦.

(٨٧) الشـــرح ج١/٧٦، ٩٩، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٨، ٢١٠، ٢٩٤، وج٢/٦، ٨، ٥٣، ٦٤، ٩٧، ١٦٠، ١٧٤.

(٨٨) الشرح ج١/٨٠، ٨١، ٩٦، وج٢/١٣، ١٦، ١٤.

(٨٩) الشرح ج١/٨٢، ٣٣٦، وج٢/٣٣٩.

(٩٠) الشرح ج١/٨٣، ٨٨.

(٩١) الشرح ج١/٨٦.

(٩٢) الشرح ج١/٨٧.

(٩٣) الشرح ج١/٩٥.

(٩٤) الشرح ج١/١٠١.

(٩٥) الشرح ج١/١٧٨.

(٩٦) الشرح ج١/٥٣، وج٢/٣٥٨.

(٩٧) الشرح ج١/٥٣، ١٣٥، ٣١٩.

(٩٨) الشرح ج١/٥٤، ٨٦.

(٩٩) الشرح ج١/٣٦، ٧٠، وج٢/٧٩، ١٢٦.

(١٠٠) الشـرح ج١/٨٢، ٨٤، ٨٧، ١١٣، ١٤٥، ١٧٢، ١٩١، ١٩٨، ٣٠٧، ٣١٣، وج٢/١٠٢، ١٢٥، ١٤٣، ١٤٩، ١٩٠، ٢١٤، ٢٤١، ٢٦٢، ٢٧٠، ٢٧١، ٣١٠.

(١٠١) الشرح ج٢/١٤١، ٢٢٨.

(١٠٢) الشرح ج١/٣٢٦.

(١٠٣) الشرح ج٢/١٤٣.

(١٠٤) الشرح ج١/٢٨.

(١٠٥) الشرح ج١/٢٣، ٣٩، ٥٤، ٦٦، ١٠٧.

(١٠٦) الشرح ج١/٣٦.

(١٠٧) الشرح ج١/٦٢.

(١٠٨) الشرح ج١/٥٨، ٥٩.

(١٠٩) الشرح ج١/٣٢٧.

(١١٠) الشرح ج١/٢٤، ١٢٥، ١٨٩، ٢٤٠، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٨١، وج٢/٢٤٣.

(١١١) الشرح ج١/٨٢، ٢٦٥، ٣٢٠.

(١١٢) الشرح ج١/٨، ٢٩، ٦١، ٧٦.

(١١٣) الشرح ج١/١٤٧.

(١١٤) الشرح ج١/١٩٧.

(١١٥) الشرح ج١/٢٤٥.

(١١٦) الشرح ج١/٢٦٧.

(١١٧) الشرح ج٢/٤٩.

(١١٨) الشرح ج٢/١٦.

(١١٩) الشرح ج٢/١٨٥.

(١٢٠) الشرح ج١/٤٥، ٣١١، وج٢/٨٦.

(١٢١) الشرح ج١/٤٥.

(١٢٢) الشرح ج١/٤٥، ٧٢، ١٣٨، ١٩٢، ٢٧١، ٢٩٨، وج٢/٢٠.

(١٢٣) الشرح ج١/٧٢.

(١٢٤) الشرح ج١/٢٧٦.

(١٢٥) الشرح ج١/٦١، ٦٢، ٩٦، ١٠٥.

(١٢٦) الشرح ج١/٦٣، ٩٠، ١٣٥، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٩٠، وج٢/٢٨٧.

(١٢٧) الشرح ج١/١٦١، ٢١٦.

(١٢٨) الشرح ج١/١٩٣، ٣١٥.

(١٢٩) الشرح ج١/٥٧، ٦٦، ١٤٥، وج٢/٢٣، ٣٩.

(١٣٠) الشرح ج١/٣١٤، ز ج٢/٣٥٧.

(١٣١) الشرح ج٢/٢٩.

(١٣٢) الشرح ج١/٦١.

(١٣٣) الشرح ج١/٨، ٩٠، ١٠٧، ١٧٥، وج٢/٣٣٥.

(١٣٤) الشرح ج١/٤٣.

(١٣٥) الشرح ج١/٢٦٦.

(١٣٦) الشرح ج١/٤٣، ٥٥.

(١٣٧) الشرح ج١/٢٧، ٧٧، ١٠٧، وج٢/١٧٢، ٢٩٣.

(١٣٨) الشرح ج١/٢٩٥، ٢٩٦.

(١٣٩) الشرح ج١/٨١، ٢٦٦، وج٢/٢٥٥.

(١٤٠) الشرح ج١/٦١، ١٥٠.

(١٤١) الشرح ج١/٦٥.

(١٤٢) الشرح ج١/٦٧، ٩٠.

(١٤٣) الشرح ج١/٦٩.

(١٤٤) الشرح ج١/ص٦٩، ٣٢٢، وج٢/ص٢١، ١٥٦، ١٧٦، ٢٣٥.

(١٤٥) الشرح ج١/ص٦٩، وج٢/ص٣٣، ١٠٨، ١٢٦.

(١٤٦) الشرح ج١/ص٦٩.

(١٤٧) الشرح ج١/ص٧٠، ٨٨، ٩٢.

(١٤٨) الشـــرح ج١/ص٧٠، ٧١، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٨، ٩٠، ٩٥، ٩٦، ٩٨، ١٠٣، ١٠٨، ١١٦، ١٢٥، ١٤٧، ١٥٧، ١٦٥، ١٧٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٤٨، ٢٤١.

(١٤٩) الشرح ج١/٢٩٢، وج٢/٢٠٨، ٢٨٠، ٣٩٧.

(١٥٠) الشرح ج١/٢٩٤، ٣٠٥.

(١٥١) الشرح ج١/ص٤٦، ١٣٤، ١٤١، ١٤٧، ٢٥٥، ٣٠٠، وج٢/ص٣، ٦٣، ٧٨ ٧٨، ٧٩، ٨٨، ٨٩، ٩١، ١٠٧، ١١٨، ١٢٥، ١٢٦، ١٥٥، ٢٢٩، ٤٠٨.

(١٥٢) الشرح ج١/ص١٤.

(١٥٣) الشرح ج٢/ص١٣٤.

(١٥٤) الشرح ج١/ص٤، ٧٩، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٧، ٣١١، ٣١٦، وج٢/ص٣٩، ١٥٤.

(١٥٥) الشرح ج١/ص٤، ٣٤، وج٢/ص١٥٢، ١٧٧، ٢٠٣، ٢٠٩.

(١٥٦) الشرح ج١/ص٣١٥.

(١٥٧) الشرح ج١/ص٦.

(١٥٨) الشـــــــرح ج١/ص١٢، ٣٨، ١٣٤، ١٦٦، ٢٧١، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣١٣، وج٢/ص١٣٩، ١٩٥.

(١٥٩) الشرح ج١/ص ٣٤، ٤٠، ٦٢، وج٢/ص١٣٥، ٢٢٤، ٢٧١.

(١٦٠) الشرح ج١/ص١٩٧.

(١٦١) الشرح ج٢/ص٣٥٢.

(١٦٢) الشرح ج١/ص١٦٨، ٣٢٠.

(١٦٣) الشرح ج١/ص٤٠، ٥٠.

(١٦٤) الشرح ج١/ص٤٠.

(١٦٥) الشرح ج١/ص٣٢٥.

(١٦٦) الشرح ج١/ص٣٥، وج٢/ص٢٦٨، ٢٢٨.

(١٦٧) الشرح ج١/ص٢٩٦، ٣١٦.

(١٦٨) الشرح ج١/ص٣٥.

(١٦٩) الشرح ج١/ص٣٢.

(١٧٠) الشرح ج١/ص٩١، ١٠٨، ٢٥٦، ٢٨٠، وج٢/ص٦٨، ٧٠، ٧٨، ٩٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٦٠، ٢٨٤، ٣٠٢، ٣٠٨.

(١٧١) الشـــــرح ج١/١٧، ٢٨، ٣١، ٣٣، ٣٥، ٥٨، ١٤٨، ١٥٨، ١٧٠، ٢٥٥، وج٢/ص٥٩، ٦٥، ٧٣، ٩٥، ٩٦، ١٠٢، ١٥٢، ١٥٢، ١٦٠، ١٧٤، ١٨٩، ١٩٠، ٢٣٠، ٢٧٠، ٣٠٠.

(١٧٢) الشرح ج١/ص٢٢٣، وج٢/ص١٠٣، ٣١٥.

(١٧٣) الشرح ج٢/ص٢٣٤.

(١٧٤) الشرح ج١/ص١١، ٣٥، ٣٨، ٦٠، ١٤٣.

(١٧٥) الشرح ج١/ص٢٣، ١٩٢.

(١٧٦) الشرح ج١/١٨.

(١٧٧) الشرح ج٢/ص٩٥، ٢٢٤.

(١٧٨) الشرح ج١/ص١٩٢.

(١٧٩) الشرح ج١/ص٣٥.

(١٨٠) الشرح ج١/ص٣٤، ٧٩، ٨١، ٢٤١، وج٢/ص٢٠، ٥٥، ١٧٤، ١٧٥، ٢٤٦ الشرح ج١/ص١٣١.

(١٨١) شـــرح الكافية ج٢/ص٢٠، وانظر أمثلة أخرى ج١/ص٣٢، ٤١، ٥٧، ٩٠، ٢٥٥، وج٢/ص١٩٠، ١٩٨، ٣٤٨.

(١٨٢) الشرح ج١/ص١٠٤.

(١٨٣) الشرح ج١/٢٨٨، وانظر أمثلة أخرى ج٢/٩٧، ٢٠٢، ٢٣٨.

(١٨٤) الشرح ج٢/ص٢٥٤، وانظر أمثلة أخرى ج١/ص٣٨، ٥٧، ٦٧.

(١٨٥) شرح الكافية ج١/ص١٣٦.

(١٨٦) الشرح ج١/ص٨٢.

(١٨٧) سورة فاطر، الآية ١٠.

(١٨٨) الشرح ج٢/ص٢٥.

(١٨٩) انظر خزانة الأدب ج٣/ص١٢٢(طبعة هارون).

(١٩٠) سورة البقرة، الآية ١٩.

(١٩١) شرح الكافية ج١/ص١٩٤.

(١٩٢) شرح الكافية ج٢/ص٢٦٢، وانظر أمثلة أخري على ذلك ج١/ص٣٨، ٣١٥، وج٢/١٣١، ٢٤٠.

(١٩٣) الشرح ج٢/ص١٢٦، وانظر أمثلة أخرى على ذلك ج١/٣٨، ٥٨.

(١٩٤) الشرح ج٢/ص٣٢، وانظر أمثلة أخرى على ذلك ج٢/ص١٢٥، ١٢٦، ١٩٠

(١٩٥) شرح الكافية ج٢/ص١٢٦، وانظر أمثلة أخرى على ذلك ج١/ص٢٠٨، ٢٣٨

(١٩٦) شرح الكافية ج١/ص٣٢٥.

(١٩٧) الآيـــة هـــي:(فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام) رقم ١٩٨، من سورة البقرة .

(١٩٨) الشرح ج١/ص١٤.

(١٩٩) الشرح ج٢/ص٤٧، وانظر أمثلة أخرى ج١/ص٩٠، وج٢/٩٤، ٢٠٠.

(٢٠٠) شرح الكافية ج١/ص٢٦٧.

(٢٠١) الشرح ج١/ص٧٩، وانظر أمثلة أخرى ص ٢٤٦، ٢٤٨.

(٢٠٢) انظر خزانة الأدب ج٣/ص٦٢٩(بولاق).

(٢٠٣) شـــرح الكافية ج٢/ص٢٦٨، وانظر أمثلة أخرى ج١/ص٧٩، ٢٤٨، وج٢/ ص٣٩، ٢٤٠.

(٢٠٤) انظر خزانة الأدب ج١/ص٤٥٢(هارون).

(٢٠٥) سورة آل عمران، الآية: ١٠٦.

(٢٠٦) شرح الكافية ج١/ص١٠١.

(٢٠٧) الشرح ج١/ص٢٨٤، وانظر أمثلة أخرى: ج١/ص ١١٢، ١٢٨، ١٥٥، ٢٠٥ ، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٢٧، وج٢/ص ٩٦، ١٠٤، ١٨١، ٢٥٦، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٥، ٤٠٣.

(٢٠٨) الشرح ج٢/ص١٣.

(٢٠٩) شـــرح الكافية ج٢/ص٢٢٩، وانظر أمثلة أخرى ج١/ص ٣٥، ٢١٣، ٢٥٨، وج٢/ص ١٤٧، ١٥٣، ١٥٥.

(٢١٠) الشرح ج١/ص٨.

(٢١١) الشرح ج١/ص٣٣، وانظر ص١٠، ١١، ١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ٢٦، ٧٦، ٩٩ ١٤٨، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣.

(٢١٢) الشرح ج١/ص٦١.

(٢١٣) شرح الكافية ج١/ص٩١، وانظر أمثلة اخرى ص ١٠٨، ١٢٩، ١٣١، ١٣٢، ١٤١، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٦٠، ١٦٥، ١٧٢، ١٨٦، ١٩٧، ٢٣١، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٨، ١٤٨، ٢٤٩، ٢٥٨، ٢٥٩.

(٢١٤) الشرح ج٢/ص٧.

(٢١٥) الشـــرح ج٢/ص٢١٤، وانظر أمثلة أخرى ج١/ص٢٩، ٣١، ٣٣، ٣٦، ٣٧، ٤١، ٥٣، ٨٨، ٩٠، ١٦٥، ٢٠٧، ٣١٦، ٣٣٣، وج٢/ص١٥، ٢٣، ١٠٧، ١٤٧، ١٦٠، ٢٠١، ٢٢٤، ٢٢٨.

(٢١٦) الشرح ج١/ص٨٨، وانظر أمثلة أخرى ص١٥٠، وج٢/ص٢٢١.

(٢١٧) شرح الكافية ج٢/ص ٢٢٨.

(٢١٨) الشرح ج٢/ص٥٥، وانظر أمثلة أخرى ج١/ص١٥٠، وج٢/ص٢٢.

المصادر

١. الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي. تحقيق د. أحمد محمد قاسم، ط١، القاهرة ١٩٧٦م.

٢. الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، ط٢، بيروت ١٩٧٣م.

٣. خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي، الجزء ٣، مصورة عن بولاق، دار صادر، بيروت. وج١، وج٣ تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة ١٩٦٧م، و ١٩٦٨م.

٤. الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، ط٢، (مصورة)، بيروت.

٥. شرح رضي الدين الأستراباذي لكافية ابن الحاجب في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت.